في العمل المسرحي والسياسي

في لبنان

روجيه عسّـــاف

في العمل المسرحي والسياسي في لبنان

تمهيد:

أ – المسرح والحرب

نشأ المسرح في الحرب، في اليونان القديم، وتكوّن في حاضرة ديمقراطية في خضمّ تأزّم النظام المدني، أي عندما كان الاقتتال يهدّد مصير الوطن والمواطنية. فيما بعد، ومع زوال الديمقراطية، احتكر الأمراء والأغنياء الجهاز المسرحي وحولوه إلى فنّ ترفيهي (ثقافي أو مسلّ، مرهف أو شعبي). وعندما برز ثانية الفكر الديمقراطي وانتشرت أنماطه في العصر الحديث، سعى بعض المسرحيين لاستعادة دور المسرح كحيز منذور للتفكّر السياسي الحرّ، حيث تثار مسألة الحروب والمسؤولية الجماعية في مواجهة أذيتها، وقضية العدل الاجتماعي في مواجهة العنف والإجرام. بيد أنّ الحرب لم تهجر المسرح طوال تاريخه، من إسخيلوس إلى إدوارد بوند (**Edward Bond**)، ولكن دون أن يكون أبدا لها تصوير واقعي على الخشبة كما هو الأمر في السينما والتلفزيون. أي أن خلال معالجته لموضوع الحرب، لا يحاول المسرح عرض أو تجسيد المعارك، بل التعبير عن الحالة المعنوية التي يمرّ بها الإنسان في دوي الحرب، وذلك على مسافة منها. هكذا بدا المسرح في انطلاقه، إذ أنه لم يقدّم الحرب بحد ذاتها ولكن حالة الحرب في مجتمع يتساءل عن مستقبله. إنّ هذا التساؤل أليم وضروري، لأنه يشكّل فرصتنا الوحيدة لاكتشاف قوام المجتمع

البشري الذي تهدّده الحرب وإدراك القيم التي تؤمّن الطاقة الضرورية للتعويض عن المندثر منه. إنّ هذه القيم لا تفرزها الحروب، إنما تتراءى في مواجهتها وعلى مسافة منها، من خلال تحويل الذاكرة والواقع المعاش إلى موضوع للتساؤل والتفكّر.

ب – تحليق فوق التاريخ الحديث للمسرح اللبناني

سُجّل في الكتب أنّ المسرح العربي وُلد في بيروت سنة ١٨٤٧ حين قدّم مارون النقّاش مسرحية "البخيل" (مقتبسة عن "L'Avaro" للإيطالي غولدوني Goldoni). غير أنّ المسرح في لبنان بقي غريبا عن الجمهور، بالرغم من الجهود المشتّتة لبعض الروّاد المفتونين ومن الإرساليات الأجنبية التي حافظت على تلذّذ الأقلّية "المفرنجة" بهذه السلوى المرهفة المستوردة. أمّا تغريز المسرح في حياة المجتمع وترسيخ الحركة المسرحية في الثقافة اللبنانية فيعودان إلى ١٩٥٩/١٩٦٠، بفضل لجنة "مهرجانات بعلبك الدولية" و"المركز الثقافي الفرنسي" اللذَين لعبا دوراً أساسياً في تزويد الفنانين بلوازم الإنتاج وفي التعرّف على التطوّرات الحديثة للفكر والفنّ العالميين. وُلد المسرح اللبناني إذاً في مهد البرجوازية وترعرع في ظروفٍ دولية واجتماعية استثنائية حيث أصبحت مدينة بيروت محوراً مركزياً لحركة تداول الأفكار والسلع وقلباً نابضاً لتحوّلٍ إقليمي سياسي واقتصادي. (*ذلك أنّ احتلال فلسطين والثورات والانقلابات في مصر وسوريا والعراق أدّت إلى توارد نزوح المثقفين والرأسماليين من حيفا والإسكندرية والقاهرة ودمشق وحلب وبغداد إلى بيروت*).

بعد هزيمة حزيران ١٩٦٧، ومع انبثاق المقاومة الفلسطينية وثورات ١٩٦٨ في العالم (*في فرنسا وتشيكوسلوفاكيا وعلى آثار الفيتنام وتشي غيفارا...*)، تزعزع الميدان الثقافي اللبناني وأخذ البعض في طرح أهداف وممارسات المسرح على بساط البحث. أصبح "المسرح الملتزم" ينمّ عن حماسٍ وشغفٍ وانتماءاتٍ أيديولوجية راديكالية،

ويسعى المسرحيون "الملتزمون" إلى ترسيخ أعمالهم في الواقع بغية التأثير على المجتمع. وسنة ١٩٦٩، في الوقت الذي تأزّم فيه الوضع بين المقاومة الفلسطينية والدولة اللبنانية، وانشقّ البلد إلى فريقين مما تسبّب في سقوط الحكومة، اقتحمت قوى الأمن "مسرح بيروت" (في حيّ عين المريسة) لتمنع عروض مسرحية "مجدلون" التي كانت تعالج موضوع الفدائيين وقضية جنوب لبنان.

****

(١)

من البابا يوحنّا ٢٣ إلى ماو تسي تونغ

اعتبارا من هنا، سيقتصر بياني على تجربتي الخاصة اللا نموذجية، التي تتميّز بربط النشاط الثقافي (المسرحي) والسياسي بشكل مختلف عن ما هو سائد، وبارتباطها مع الفئة اللبنانية التي اعترتها الحروب العديدة في السنوات الخمسين الأخيرة. إنّني ولدتُ في عائلة مارونية ولكن لم أشعر أبداً بانتمائي الطائفي، غير أنّني تربّيت تربية مسيحية وتأثّرتُ بحركة توحيد الكنائس التي أطلقها البابا يوحنّا ٢٣، إذ كنت آنذاك مناضلاً في صفوف "الشبيبة الطالبة المسيحية". وإنّني مدرك اليوم أنّ الإيمان المسيحي من جهة وحبّ المسرح من جهة ثانية ساهما معاً في تحديد مسلكي القائم على ملاقاة "الآخر" بشكل ودّي مجتهد (ذلك "الآخر" الذي هو محطّ المحبّة المسيحية ومتلقّي التعبير المسرحي). فيما بعد، وفي المناخ السياسي الثوري (بين ١٩٦٧ و١٩٧٥)، دفعتني تلك الاستعدادات النفسية الأخلاقية في التجربة النضالية السياسية إلى جانب المقاومة الفلسطينية واليسار اللبناني *(من خلال الالتقاء مع روجيه نبعه، مفكّر ومناضل نبيه في الحركة الثورية الحديثة في لبنان، ثاقب الفكر ومجاهد بصير)*. غير أنّ هذا الإنكار الظاهري لمنشئي العائلي وتربيتي الغربية لم يكن إلاّ إعراباً وفيّاً عن القيم

الروحية التي طالما حتّمت خياراتي المصيرية: النزعة إلى التوحيد والثقافة الإنسانية. ربّما في ذلك تفسيرٌ لامتناعي عن الانتساب إلى أيٍّ من الأحزاب أو التنظيمات الموجودة، بينما تعاونتُ تعاوناً وثيقاً مع أهمّ المنظّمات المتواجدة: "فتح" والجبهة الشعبية، الحزب الشيوعي والأحزاب الماركسية، حركة أمل وحزب الله...

هذا الاستطراد في سيرتي الذاتية يهدف إلى إلقاء الضوء على خزّان الأفكار والمفاهيم التي وجّهت مسار التجربتين (المسرحية والسياسية) المطروحتين فيما يلي، وإلى دعم التوليف المقترح أدناه. كيف اندمجت هذه الأفكار الروحانية في ممارسة اتّسمت بالنشاطية "الماوية" (maoïste) والممانعة "الفوضوية" (anarchiste)؟ وكيف تكافلت لاحقاً مع التزامٍ إسلاميٍ انتقاديٍ وتضامنٍ عصيبٍ مع المقاومة في الجنوب والوحدة الوطنية في لبنان؟ *(في أواخر الستّينات، تشعّبت التيارات "الرفضيّة" والأشكال النضالية اليسارية في الجامعات والقطاعات الشبابية المسيّسة تحت تأثير أفكار وتجارب ثورية مختلفة — وأبرزها "الماوية" الصينية — وانبعاث الآداب والأمثلة الديمقراطية "الفوضوية"، من "عامّية" باريس ١٨٧٠ (Commune de Paris) إلى روزا لوكسمبورغ (Rosa Luxembourg) والتي سحقتها لاحقاً كل الأنظمة، اليمينية منها واليسارية، من الولايات المتّحدة إلى الإتّحاد السوفياتي. تلتقي هذه التيّارات حول تبنّي الماركسية ومحاربة الرأسمالية والإمبريالية من جهة، ومعارضة الاشتراكية السوفياتية والأحزاب الشيوعية من جهة أخرى. أحدثت هذه الموجة "الرفضية" تجارب نضالية تجذّرت في الأوساط الشعبية المحرومة، وأبحاثاً علمية مركّزة على الانتفاضات الشعبية المطموسة في تاريخنا من القرامطة إلى طانيوس شاهين، وعلى اهتمامٍ متجدّد بماضي "جبل عامل").*

تنجدل الأمور في تجربتين لا تبدوان مرتبطتين على ما يظهر: تجربة "اللجان الشعبية في المريجه" (أثناء الحرب الأهلية) وتجربة "مسرح الحكواتي" (في غضون الاحتلال الإسرائيلي).

"اللجان الشعبية في المريجه"

"المريجه" حيّ مسيحيّ مكتنف بأحياء شيعية في ضاحية بيروت الجنوبية. عندما اندلعت الحرب الأهلية سنة ١٩٧٥، كان هذا الحيّ على وشك أن يتعرّض لما تعرّضت له مناطق مماثلة (النبعة، الكرانتينا، الدامور، قرى الشوف...) حيث أجبرت الميليشيات الطائفية الأهالي على النزوح، مستخدمةً كل أنواع الترويع، من النهب والخطف إلى ارتكاب المجازر. حدث بطريقة الصدفة أنّ أحد الرفاق المقرّبين في أيّام "الشبيبة الطالبة المسيحية" كان من سكّان "المريجه"، في حين كنت أقوم بنشاط سياسي في حيّ إسلامي مجاور. التمس صديقي مساعدتي، معتقداً أنّني قادر على تحريك فعّاليات نافذة من المنظمات الفلسطينية. بدلاً من البحث عن محميّة غير مضمونة، باشرتُ بتعبئة معارفي في المنطقتين المتاخمتين ("المريجه" و"حيّ السلّم")، وخاصةً المناضلين الشباب الناشطين في صفوف أنصار المقاومة والمجموعات اليسارية. كانت الخطوة الأولى تهيئة "لجنة الشرفاء" (*هكذا اختار الناس تسميتها*) من الطائفتين وإصدار بيان يشجب تعدّيات الميليشيات ويضطلع بالتعايش. وفي الوقت نفسه، شرعت هذه اللجنة الأوّلية في العمل على معالجة مشكلة توزيع المياه إلى المساكن والبساتين، كونها إحدى أهمّ المشاكل في المنطقتين من جرّاء تعطّل الجهاز البلدي. أُنجز تركيب مضخّة للمياه في بئرٍ أرتوازي ثم جرّها في قنوات أعدّت بفضل جدارة ذوي الخبرة من السكّان. هذا التوفيق السريع شجّع الأهالي ليُقْدموا على معالجة قضايا أخرى من الحياة الجماعية، نظراً لتضعضع المؤسّسات العامّة. تمّ إنشاء لجان شعبية مختلطة وفقاً للحاجات المعبّر عنها والكفاءات المتيسّرة: التموين، الصحّة، صنع الخبز، النظافة، الأمن... غير أنّ المركز العصبي لشبكة اللجان كان في اللجنة الزراعية المسؤولة عن حدائق الخضار والبقول وعن العناية ببساتين الحمضيات

المهجورة. إنّ نجاح هذه التجربة الديمقراطية في منطقة مختلطة طائفياً يكمن في النتائج الملموسة التي أسفرت عنها:

١) توقّف أعمال العنف الهادفة إلى تهجير السكّان المسيحيين وتضامن الأهالي في إدارة الشؤون الاجتماعية المشتركة

٢) توافد المتطوّعين الشباب المنتمين إلى اليسار الذين استهواهم تحقيق أهداف نابعة من مفاهيم كانت تبدو طوباوية وأصبحت مجسّدة في ممارسة واقعية قابلة للتحليل والنقاش

٣) إنشاء ونموّ مشاريع قادرة على البقاء والتطور: أفران على الحطب، مشغل حياكة الصوف، تصنيع حرفي لمربّى الحمضيات، مستوصف...

بدأت تلوح فكرة امتداد التجربة إلى مناطق أخرى، لاسيّما في قرية درزية ("الجاهلية") متاخمة لقرية مسيحية. مع أنّ اللجان الشعبية في "المريجه" و"حيّ السلّم" كانت صغيرة النطاق، اكترثت "الحركة الوطنية" (أي تحالف الأحزاب اليسارية) لهذه الظاهرة وأبدت رضاها وقرّرت ضمّ اللجان الشعبية في "الإدارة المدنية" التي وضعتها. إلاّ أنّ هذا القرار اصطدم برفض قاطع من قبل اللجان التي أبت الإذعان لرقابة الأحزاب والرضوخ لقرارات أولئك الذين تقع عليهم مسؤولية الحرب الأهلية. كاد الخلاف أن ينتكس ويزداد خطورة ولكن دخول الجيش السوري (مستجيباً لدعوة الحكومة اللبنانية ونداء الأحزاب اليمينية) حال دون ذلك وأنهى في الوقت نفسه طموحات "الحركة الوطنية" وحالة الحرّية النسبية التي أتاحت ظهور اللجان الشعبية. فيما بعد، أدّى الاجتياح الإسرائيلي سنة ١٩٨٢ إلى سيطرة ميليشيا "القوّات اللبنانية" المارونية على "المريجه" وارتكاب التجاوزات التعسّفية، ثم إلى الانتقام الشرس من قبل الميليشيات الشيعية سنة ١٩٨٥ وتدمير الحيّ الماروني واجتثاث التوافق النموذجي الذي وُجد هناك.

"مسرح الحكواتي"

عندما انشطرت العاصمة وانقسم لبنان إلى فريقين مناوئين، بعد سنة ١٩٧٥، تطوّر المسرح باتجاهين متباينين:

- في "الشرقية"، أي المنطقة المسيحية حيث هيمنت قوّة سياسية واحدة وسادت إيديولوجية متجانسة، ازدهر المسرح "البرجوازي" المحافظ ذات الطابع الإنتقادي المسلّي

- أمّا في "الغربية"، أي منطقة المسلمين والتقدّميين حيث كان الأهالي (أغلبيتهم مسلمون) غير متجانسين طائفياً (سنّة وشيعة ودروز ومسيحيون مختلفون) ولا سياسياً (عروبيون، ديمقراطيون، شيوعيون، إسلاميون، يساريّون متطرّفون...)، فشوهدت حركة فنّية مجدِّدة وثائرة في السينما والموسيقى والرسم والمسرح (جان شمعون، مارسيل خليفة، زياد الرحباني، ناجي العلي، سمير خدّاج، ...ومسرح الحكواتي). تتميّز تجربة "مسرح الحكواتي" بصلتها العضوية مع الحياة السياسية:

- التصاقها بالوسط الطلاّبي الجامعي المسيّس
- منهجيتها الفنّية المنصاعة لأسس فكرية سياسية
- التزامها بقضية جنوب لبنان (المحتلّ منذ الاجتياح الإسرائيلي سنة ١٩٧٨).

ولد "مسرح الحكواتي" في حضن التجربة النضالية وبشكل خاصّ في عواقب تجربة "المريجه". أي أنّه تبنّى المبادئ الأساسية التي اعتمدتها اللجان الشعبية: الاختلاط الطائفي، النقاش والقرار الجماعي، الاستقلال السياسي (نسبةً للطوائف والأحزاب)، الممارسة الديمقراطية والمشاركة في المسؤوليات وفقاً للواقع المعاش (أي معرفة الحاجات والإمكانيات). نشأ "مسرح الحكواتي" سنة ١٩٧٧ وشرع في استقصاء الذاكرة الجماعية المتصلة بالحروب المتتالية التي وقعت في لبنان منذ الحرب العالمية الأولى، كما أنّه جهد في استيعاب تراث فنّ الراوي (أي الحكواتي) الذي لا يزال

يتمتّع برونق حيوي في الذهنية الشعبية. عروض "حكايات ١٩٣٦" (*إنتفاضة جبل عامل ضدّ سلطة الانتداب الفرنسي في إطار العصيان الوطني الذي شمل سوريا وفلسطين سنة ١٩٣٦*) و"أيام الخيام" (*ذكريات بلدة الخيام قبل وأثناء الاجتياح الإسرائيلي سنة ١٩٧٨ والمجزرة الجماعية التي ارتكبها العدو آنذاك*) حظيت بنجاح محلّي ودولي وعزّزت بالفعل فكرة الترابط العضوي بين "الثقافي" و"السياسي". فلنشير بإيجاز إلى خطوط القوّة في هذه الفكرة:

- إنّ استقصاء الحكايات المرعية في ذاكرة الذين عاشوها أو داوموا على تذكّرها (بينما يجهلها أو يحجبها التاريخ الرسمي والخطاب السياسي) يساهم في إحياء الهوية الجماعية التي يبحث الناس عن صيغة معبّرة لها في الوقت الذي تهدّدها الحروب والنزاعات الداخلية
- إنّ تحقيق مشاركة الناس في الإنتاج الثقافي وإبطال الحواجز الاعتيادية بين الواقع والتعبير الفنّي عن الواقع يقتحم اللغة السياسية السائدة ويضعها على بساط النقد، وذلك عن طريقة ترصيع (أو تدميج) الذاكرة المستحضرة في الواقع الحاضر، أي المعرفة الجماعية الفطرية في الديباجة السياسية

بعيداً عن الاعتبارات النظرية التي تحاول منذ إنغلس (Engels) تحديد المسرح السياسي، أعتقد أنّ أهمّية تجربة "الحكواتي" تكمن في إدغامها في السياسي اليومي، أي في العلاقات الاجتماعية حيث يتّصل عملياً (وطبيعياً) الجماعي بالوطني، والثقافي بالديني (أو الأخلاقي).

إنّ مقاربة التجربتين ("اللجان الشعبية" و"مسرح الحكواتي") والمقارنة بينهما تسمح باستدلال نوع من النشاط التطبيقي (praxis) المرتبط بخصوصية واقع معيّن (الواقع الطائفي المتنازع في لبنان)، والتابع لغائية خُلُقية سياسية مستوحاة من القيم الدينية التوحيدية والمبادئ الإنسانية التحرّرية.

ترتكز هذه المنهجية على النقاط التالية:

أ) – الاختلاط الطائفي الإيجابي (الذي يختلف عن المشروع العلماني، لا بل يتعارض معه). إنّ هذه السمة تحيل الناس إلى صورةٍ ما من لبنان يحبّ اللبنانيون أن يعرفوا أنفسهم فيها. فضلاً عن ذلك، تتجذّر الورشة الجماعية في الموروث العُرفي، إذ أنّ "العونة" مثلاً كانت تجمع السكّان في الضيعة حول بناء منزل أحدهم، وتنتهي بوليمة يدعو صاحب الدار جميع المشتركين إليها.

ب) – المشاركة في المسؤوليات (ولا تعني توزيع المسؤوليات بل المشاركة في صناعة القرار والتنفيذ. تُولّد هذه المشاركة نقاشات ومجادلات ومواجهات وحتّى خلافات، لكن ذلك يجري على أساس المصالح الحقيقية وليس انطلاقا من انحياز حزبي أو طائفي. لا شكّ أنّ العملية تحتمل الأخطار وتتطلّب كثيراً من التيقّظ والاستعانة بالحكمة المتوارثة التي يجسّدها بعض الأشخاص ذوي الخبرة الإنسانية والسمعة الأخلاقية التي لا غبار عليها.

ج) – الديمقراطية الثقافية (التي تختلف كلّياً عن جعل التثقيف ديمقراطياً) المنسجمة مع الديمقراطية السياسية، إذ أنّها تقترح على الأفراد وعلى الجماعات إدراك وتوظيف ثقافتهم الخاصّة ومعرفتهم المميّزة (سواء كانت فردية أو عائلية أو إقليمية أو طائفية) بغية اكتشاف دورهم (الفردي والجماعي) ومسؤوليتهم (الفردية والجماعية) في مواجهة الحاضر وتوجيه المستقبل. يولّد هذا السياق تطوّراً عضوياً تواكبه مناقشة الممارسة وابتكار الحلول، ولا يتجمّد في نظام ديمقراطي مصطنع يقتصر على تطبيق القواعد (في التصويت والانتخابات).

****

(٢)

من المحيطي (الضاحية والجنوب) إلى المركزي (بيروت العاصمة)

تبدو التجارب من هذا النوع مؤقّتة وعابرة، غير أنّها قادرة على المعاودة في مكان آخر بعد اختفاء الموقع الظرفي الذي كان ملائماً لظهورها. هكذا، أثناء حصار بيروت سنة ١٩٨٢، عندما دعاني مالك خوري للاهتمام بمركز إغاثة في رأس بيروت، تألّفت فوراً لجنة من المتطوّعين نقلت قوام وأسلوب "اللجان الشعبية": أي أنّها كانت متعدّدة الطوائف والانتماءات العقائدية، غير موالية سياسياً، وعلى اتّصال مباشر ودائم بالناس في مراكز تجمّعات الأهالي. نمّى تكاثر التطوّع سعة اللجنة وأهليتها، فيما وطّدت نوعية التقارب من الناس فاعليتها وبسط عملها، ممّا جعلها قادرة على إحصاء الأشخاص والأماكن وتشخيص الحاجات والضرورات، وبالتالي تنظيم التموين والصحّة العامّة والتنسيق مع الهيئات الإغاثية والطبّية. ولكن النقطة الرئيسية تكمن في العقلية الجماعية التعاونية التي أفرزتها سلوكية أعضاء اللجنة (معظمهم شباب) وفي التضامن الحيوي والهنيء الذي ابتكر نوعاً من المواطنية البكرية القابلة لتجاوز حالة الحصار، والحاملة مقدّمات مشروع مجتمع وطني بإمكانه أن يبقى حيّاً. *(ولكن تتمّة الأحداث – أي تسليم المدينة للجيش الإسرائيلي المجتاح – أجهضت الفكرة في مهدها)*.

أمّا التجربة المسرحية الجماعية، فقد تجدّدت في التسعينات، مع جيل جديد من الطلّاب الجامعيين وحول مراكز اهتمام جديدة. تبيّن أنّ مرحلة إعادة التعمير بعد الحرب أسفرت عن دمار في المدينة وخراب في المجتمع أكثر من الحرب الأهلية. تفاقم الشقاق الطائفي، وترسّخ من خلال التأكيد على المحسوبية في الإدارة والقطاع الخاص، وتكرّس في الانعزال الجغرافي بين أحياء العاصمة كما بين المناطق اللبنانية.

ولهذا الاعتداء على حياة الوطن دليلان مثبتان: أوّلهما عدم وجود تصميم خطّة لعودة المهجّرين إلى الأماكن التي طُردوا منها؛ والثاني أخطر ومتعمّد، ألا وهو اقتلاع النواة من قلب العاصمة، من خلال سلب سكّان وسط المدينة واستملاك المدى الحيوي المختلط طائفياً (حول ساحة الشهداء) الذي كان يرمز منذ الاستقلال إلى الميثاق الوطني اللبناني، ويجسّد فعلاً النسيج الاجتماعي الحيّ الذي يحتاج إليه مشروع المجتمع المدني في لبنان. *(كان وسط بيروت يأوي الأسواق الشعبية والمتاجر الفاخرة، والمحطّة المركزية للسفريات البرّية، وسينمات وحوانيت، ومقاهي وملاهي، إضافة إلى أماكن لكل العبادات والدوائر الرسمية والمراكز المصرفية).*

استأنف العمل المسرحي الملتزم في دوّامة الحرب الأهلية المستترة التي تضمرها الوجهة السياسية المـُعنْونة "بعد الحرب"، واستعادَ طريقة "مسرح الحكواتي"، ولكن عبر الغوص في الوقائع "البيروتية" القديمة والحاضرة (التي يُطبق عليها التعتيم الإعلامي وفقدان الذاكرة). وإن كرّرت التجربة الجديدة مبادئ الاختلاط الطائفي والاستقلال السياسي، فقد تغيّرت مقوّماتها المعنويّة. إذ أنّ الذاكرة هنا لا تلعب دوراً موحّداً، بل تُظهر عوارض الشقاق الاجتماعي وتكشف عن الخرّاج الخبيث الذي يضني الجسم الوطني ويعوّد الناس على الحياة في إطار ادّعاء ديني كاذب، خارج الآخرين بل ضدّ الآخرين، حسب الرهانات "الطوائفية" وتقلّبات المضاربات السياسية. إنّ عملية الإبداع الجماعي في هذه الأحوال وضمن هذه الشروط تجربة شاقّة وأليمة، إلاّ أنّها ناجعة ومنعشة، لأنّها تشكّل، من خلال التداعي الحرّ للأفكار والأخبار المطمورة تحت الكياسة الرسمية، واستبصار الحالة المرضية والدوافع المكبوتة في المجتمع المنقسم، حيّزا نموذجياً للتلاحم الثقافي المحتمل ضمن اختلاف المذاهب أو الانتماءات الفكرية. *(مسرحيات "مذكرات آيوب" و"جنينة الصنايع" و"بوابة فاطمة" دعمت بجلاء وصراحة هذه الفرضية، وأنتجت بين الأفراد المتباعدين أصلاً شبكة صداقات شخصية*

وعلاقات ودّية، وعلى صعيد الجمهور حوارات ومجادلات منفتحة ومنشّطة، من داخل التفرقة الطائفية والانقسامات السياسية).

بيروت في وجه التدمير

سنة ١٩٨٢، اتّخذت بيروت حجماً ملحمياً إذ أصبحت عاصمة المقاومة العربية ضد إسرائيل. يجدر بالذكر أنّ هذه الواقعة ليست عرضية، بل هي على صلة مع تاريخ المدينة، أو بالأحرى مع السيرة الحديثة لمدينة صغيرة تحوّلت منذ عهد قريب إلى حاضرة مرموقة. إنّ استكشاف ذاكرة بيروت في ذهن سكّانها وفي أخبارها المحفوظة التي قلّما أشيعت، يُطلعنا على ماهية العلاقة الحميمة التي تربط حياة الأهالي بحياة المدى الذي يكيّفهم ويكيّفونه. تتجلّى هذه العلاقة كلّما انبثقت حركة شعبية ذات طابع وطني تبحث عن صيغة وطنية تجمع الطوائف في تعبير واحد. *(عليّ أن أشير إلى إعداد مسرحية "مذكّرات آيوب" والإسهام الأساسي الذي ندين به لكاتبها الياس خوري في التعرّف على هذا التاريخ العصري الذي ينطمس بسرعة تحت طلاء التجميل المزيّف)*. **منذ الكفاح من أجل الاستقلال، تنبسط المظاهرات الشعبية في بيروت بشكل مثير ونوعاً ما ابتهاجي (إن صحّ القول). تختلط فيها الشعارات دون الاكتراث بعدم دقّة المصطلحات أو عدم وضوح الإيديولوجيات، لكأنها تسعى وراء قدر خاص لا يتفوّه به أحد سواها. وبعد إقصاء الانتداب الفرنسي، أصبحت بيروت بظرف عشر سنوات مركز حركات الممانعة المحلّية والإقليمية، العاصمة العربية الوحيدة حيث تجد المطالب الديمقراطية والتحريرية والقومية والاجتماعية حيّزاً للتعبير عنها ومنبراً لمخاطبة العالم. كل ذلك أضفى على بيروت قامة أسطورية قد يسهل استغلالها الغوغائي، إنّما في الحقيقة لا ريب أنّ البعدين المتنامّين: الوطني اللبناني والقومي العربي، أنتجا عقلية جماعية عاصية معاودة، لا تخلو من الالتباس والتناقض إذا أردنا أن نحلّلها سياسياً، غير أنّها في نظري ذات أهمّية ثقافية تتخطى الاحتمالات**

السياسة: بيروت مركز توارد والتقاء القوى الفكرية المحرّكة ومختبر تحويلها إلى دوافع تاريخية. بمعنى إستعاري، يمكن القول إنّ بيروت بمثابة مسرح لتمثيل "اليوطوبيا". على صعيد المثال، عندما حاصر الجيش الإسرائيلي العاصمة سنة ١٩٨٢، تماثل سكّانها الصامدون مع أسطورة المدينة وتفوّقت طاقتهم المعنوية على القدرة العسكرية الرهيبة. لم يكن شارون (*قائد الجيش الإسرائيلي آنذاك*) قادراً على قهرهم لولا مساومة القيادات التي سلّمت المدينة للعدو لقاء صفقة مخزية، وأنا على ذلك بشاهد.

هل صار بالمصادفة أنّ مصالح المضاربين في السوق المالية والمحتكرين بعد الحرب قامت على استملاك وسط بيروت وإبعاد الذين كانوا يعيشون فيه ومنه؟ سابقاً في التاريخ، سنة ١٩٤٠ و١٩٥٦، و١٩٦١، اصطدم كل مشروع جديد قاصداً تقويض الأسواق القديمة بداعي التحديث برفضٍ قاطع من أهالي جميع الطوائف وأحبطه التضامن الشعبي. هل صار بالمصادفة أنّ مشروع إعادة التعمير اقتضى تخريب قلب المدينة وإلغاء الفسحة الوحيدة حيث كانت المصالح مشتركة لأكثرية الطوائف والتبادل بينها عينياً ومربحاً والولوج فيها سهلاً ومتاحاً للجميع؟ ألم يكن ممكناً وملائماً ومناسباً أكثر من هذا المشروع بناءُ حارة حديثة في مكان آخر، ومتناسبة هندسياً وعملياً مع متطلبات عالم الـ**business** المعني، وتجنّب تشويه ساحة الشهداء ومحيطها والإجحاف بأصحاب الأسواق والمتاجر والمصالح الذين حاكوا على مدى الأجيال الحلّة المبرقشة لـ"عروس الشرق" (*احد القاب مدينة بيروت*)؟ الوسط التجاري الجديد مترامي الأطراف، فسيح ومرتّب، مركّب بعناية مثل جهاز تبديل لعضو مبتور، منفصل عن الذاكرة، عديم الذاكرة، عديم الدراية للأحياء والأموات.

انطلاقاً من هذه الاعتبارات يخطر في بالي استنتاج محيّر ومقلق في صدد المظاهرات المتباينة والتعبيرات المتخاصمة التي اتخذت وسط بيروت الجديد ميداناً لاحتضان خطاباتها المتنازعة. منذ شباط ٢٠٠٥، بعد اغتيال الرئيس رفيق الحريري، تعاقبت

تجمهرات ضخمة ومثيرة تعلن دوافعها السياسية المتعارضة، حاملة العلم اللبناني ذاته وداعية إلى الوحدة الوطنية. بيد أنّ في كلّ مرّة يتقشّر الطلاء الوطني الشعبي لتلوح الطموحات السياسية الحزبية والشهوات الطائفية. لم يتمكّن تجمّع ١٤ آذار ولا تجمّع "المعارضة" من تمثيل الهوية اللبنانية العربية المتعدّدة الطوائف (أي الصورة التاريخية الأسطورية لبيروت) باحتلالها فضاء غير مأهول، خامل وعديم التجاوب. وانفضح الأمر بشكل مشهود أثناء حرب تمّوز وآب ٢٠٠٦ مع بروز التضامن الوطني الرائع الذي شمل كل الأقاليم في لبنان وكل الأحياء في بيروت، إذ لم يحصل أي تعبير لهذا التضامن في وسط العاصمة، لقد بقي الفراغ البليد والخانق الذي أتقن هندسته روّاد الآفاق الجديدة فارغاً وبليداً وخانقاً، لكأنه لا ينتمي إلى هذا البلد.

****

(٣)

مقدّمات لاستنتاجات محتملة

أ) – بين المطمح الوطني والانقسام الطائفي

يتّضح من هذه الملاحظات المرتبطة بالتجربة أنّه يوجد فعلاً وحقّاً مطمح شعبي إلى التعايش الطائفي والتضامن الوطني، وأنّ تجلّيات هذا المطمح تنحرف في اتجاهات خاضعة لمصالح سياسية (داخلية وخارجية) تستأثر بها وتنتحل فاعليتها. هكذا يدفع الشعب اللبناني ثمن واقعه المميّز وتجيّر قدراته العاصية تبعاً للمشاكل التي تعيّن الحركة السياسية في لبنان ضمن سياق أزمة دولية أو ردّا على ذيولها: مقاومة الاحتلال والاعتداءات الإسرائيلية، رفض التسلّط السوري واستبداد نظامه المخابراتي، توريط أو تحييد لبنان في القضية الفلسطينية، عروبة أو استثناء الهوية اللبنانية، حملة الحكم الأمريكي ضدّ الإرهاب الذي أحدثه، النسخ القومية و/أو الإسلامية للثورة البلشفية... كلّ تلك الإشكاليات تنجب في لبنان تشكّلات سياسية

لا تجد أرضاً إلاّ إذا زُرعت في جماعة تستمدّ قوّتــها من غلبتها على منطقة وتماسكها المذهبي (لا يخلو من تلوين خفي عرقي وعنصري). حتّى لو كان الخطاب ماركسياً أو ديمقراطياً أو اشتراكيا أو تقدّمياً، فلا يمنع ذلك الانسجام مع عشـيرة أو طائفـة أو عصبية، ولا القبول بتحالفات غير معقولة (نقابيون مع أغنياء ليـبراليين متطـرفين، شيوعيون مع حزب الله، ديمقراطيون مع إقطـاعيين، موارنـة يمينيـون مـع دروز اشتراكيين، "عونيون" حاربوا عسكرياً ضد السوريين وحلفاء النظام السوري، وهلمّ جرّا...). ومن ناحية أخرى، بشكل متوازٍ مع زوال الدور التوحيـدي للعاصـمة، يتلاشى موقع الجنوب في التضامن الوطني. كان سابقاً الجنـوب يتميّـز بتشـكيله المختلط طائفياً حتى في القرية الواحدة. كان تاريخياً في طليعة التمرّد على الانتـداب الفرنسي (*أدهم خنجر وصادق حمزه*)، والترحيب بالناصرية والحركة القومية العربيـة، والانضمام إلى القضية الفلسطينية (*منذ الحركة "القسّامية" في الثلاثينات حتى الحركة الفدائية في السبعينات*) واستقبال التيّارات التقدّمية ضد الإقطاع والتيّارات الثوريّة الماركسـية ضدّ الرجعية العربية والإمبريالية الغربية، ثمّ أصبح الضحية الرئيسـية للتجـاوزات الفلسطينية، ثمّ الجزء المحتلّ من الأراضي اللبنانية بعد الاجتياح الإسرائيلي مـدّة ٢٢ سنة (١٩٧٨ – ٢٠٠٠) والذي لم يكن منصفاً احتكار تحريره من حزب الله وحده، ثمّ الفاعل الرئيسي في أعظم مقاومة وأكثرها دلالة في تاريخنا ضـد أفظـع عـدوان ارتكبه الجيش الإسرائيلي الجبّار، ومع كلّ ذلك لا تحظى قضـية الجنـوب بمرتبـة الأولويات في المزايدات السياسية المتنازعة المطروحة في الأزمة اللبنانية والتي تـدّعي كل منها الإخلاص للوطن والوحدة الوطنية.

ب) – التضامن الناجع

أمّا التجارب المذكورة أعلاه (من اللجان الشعبية إلى المسرح الجماعي الملتـزم) فقد تشير إلى وجود حيّز سياسي منسجم مع طبيعة التنوّع الطائفي دون أن يتعارض مع

المواطنية. هذا الاحتمال الذي يغلّب التقدّم الأخلاقي على الاقتدار السياسي لا يدخل في إطار جدلية السلطة، فلا يُدرج في برنامج حزبي. ذلك بأنّ المشاريع السياسية (سواء تكون أو لا تكون قائمة على عقيدة إيديولوجية) تُبنى انطلاقاً من منازعة الجوانب السلبية الموجودة في الحالة الاجتماعية والسياسية والاقتصادية، ومن تصوّر إصلاحي أو جذري يغيّر الحالة بإقصاء أو إلغاء تلك الجوانب السلبية، عبر تأمين شروط هذا التغيير وأوّلها الوصول إلى السلطة لحاملي هذا المشروع. ومن السهل في لبنان تشخيص الجوانب السلبية في النزاعات الطائفية (مما يعني الخلط بين العلّة والمعلول) واعتماد الطريقة المكيافيلية ("الهدف يبرّر الوسيلة") التي تقتضي هنا انتقاء العَتَلة الطائفية القادرة على رفع ذلك الطرف إلى الحكم والذي سوف يقرّر مصير الكلّ. وإذا أمعنّا النظر في التاريخ الحديث نلاحظ أنّ هذه الطريقة هي بالتحديد تلك التي اعتمدتها الدول الأجنبية على الخارطة الجغرافية السياسية في الشرق الأوسط (*الجمهورية الفرنسية العلمانية حامية المسيحيين الشرقيين، الدولة السوفياتية الشيوعية الداعمة القوى الإسلامية التقدّمية، الولايات المتّحدة المتحالفة مع الأنظمة الملكية الإسلامية والمحرّضة للتطرّف الإسلامي ضدّ الشيوعية، دعم دول الغرب لصدّام حسين في محاربة إيران، وتتويجاً لكل هذا موقف الدول الديمقراطية الغربية تجاه الدولة الإسرائيلية اليهودية العنصرية*).

إنّ تفكّك الكيان اللبناني ينجم عن عوامل داخلية (التي تبلغ ذروتها في الحرب الأهلية) وعن تدخّلات خارجية (سياسة الدول التي تدسّ أطماعها في الثغرة الطائفية). واليوم يبدو بديهيّاً أنّ هفوات "النظام الطائفي" وضعت المجتمع اللبناني في مأزق وجعلته يعتاد على زيغٍ أصلي يصوّر هويّته في "التعدّدية" التي يقال إنّها تشكّل "الأعجوبة اللبنانية". ويقوم هذا المشروع الزائغ (من الميثاق الوطني إلى اتّفاقية الطائف) على نظرية تعدّدية تعتزم الاعتماد على حسن الجوار بين الطوائف، ممّا يقتضي أن مظلّة الدولة تكون أقوى وأجدى من الزعامة الطائفية ومن التحالفات

المحتملة لكلّ طائفة مع الدول الأخرى (ومن يشكّ في استحالة الأمر؟...). في حين أنّ النظرة إلى "التنوّع" (بدلاً من "التعدّد") في الكيان اللبناني تستلزم إعداد مشروع سياسي و اجتماعي مختلف تماماً يدعو إلى التكامل والاكتشاف الفعلي للمصالح المشتركة. "*صنع السلطة يعني توليد الفوارق والتباين الاجتماعي*" (**Proudhon**)، في حين أنّ الحرّية تأتي نتيجة لنشاط اجتماعي جماعي، مبني على الوفاق والتضامن؛ بمعنى آخر: عندما تتطابق حرّية الفرد مع حرّية الآخرين يكون للديمقراطية معنى حقيقي. إنّ إعادة بناء المجتمع اللبناني المجزّأ مشروعٌ ثقافيٌّ أساساً وسياسيٌّ/اجتماعيٌّ طويل المدى فعلاً، ينطوي على الاختلاط والتكامل انطلاقاً من تفاعل المجموعات المستقلّة بذاتـــها (الطوائف، الأقاليم، المهن، القطاعات العاملة، الشباب، النساء...). في نظري، أجزم دون تحيّز أنّ السياسة الوحيدة التي تحترم الواقع الإنساني في لبنان والعقلية الجماعية التي تميّزه والميراث الأخلاقي والثقافي الذي لا يزال حيّاً في أعرافه وآدابه، هي سياسة وِفاقية فعلية موجّهة في سياق تضامن ناجع، أي منتج ومثمر، لا استقلال حقيقي من دونه. هذا التضامن الناجع يحتاج إلى مكان (أو بالأحرى إلى أماكن) لتبادل الأفكار والقدرات، وفوق كل شيء للعمل المشترك والإنتاج المشترك استجاباً لحاجات مشتركة واهتمامات مشتركة. الحيوية الطائفية لا تتـــنافى مع التبادل والتضامن، بل بالعكس: عندما تجد كل طائفة مصلحتها في الازدهار العام، يصبح ممكناً بناء الأطر الاقتصادية والسياسية المؤاتية لنموّ الجميع. ولكن تحقيق ذلك وإدراكه يتطلّب العمل (ولا التنظير) في مجال حيّ (ولا في مجال حزبي) في حيّز مشترك (ولا في حيّز مفصول بحواجز) حيث الحوار يخصب (ولا يعيق) تجربة التضامن.

لا نستطيع توقّع ما سوف ينجلي عن تطبيق هذه الأفكار إذا طُبّقت، ولا قدرتـــها على إخراج القيح من الخرّاج الطائفي الذي استشرى في جيلٍ كامل (وربّما جيلين)

من اللبنانيين، ولكن ما أبغض افتراض انحلال اليوطوبيا اللبنانية وغيبوبة قواها الحيوية (من خلال هجرة الشباب والتملّص من المقاومة وتسليم الوطن أرضاً ونشاطاً بشرياً للسطوة المالية غير الوطنية)؟ وهل من رجاء خارج اليوطوبيا؟

ملحق: بعض الأهداف المقترحة

١. تكاثر أماكن وفرص اللقاءات والتبادل والنشاطات المشتركة، وبشكل أوّلي واضطراري ترميم الحياة الجامعية. منذ ١٩٨٥ والجامعة اللبنانية تتدهور معنويا وعلمياً من جرّاء المحسوبية المذهبية والحزبية من جهة، والتشتيت السياسي والطائفي من جهة ثانية. لا مستقبل للمجتمع اللبناني دون تطوير الجامعة اللبنانية انطلاقاً من الحالة التوحيدية التي كانت قبل الحرب الأهلية. الحياة الصحيحة في حرم الجامعة تحفّز التوحيد الوطني لأنـــها تُخرج الشباب من بيئتهم الطائفية والإقليمية، تحرّك دوران الأفكار والثقافات، تُحدث نماذج من التضامن والتواصل، تزيد فرص حصول روابط الصداقة والزواج بين أفراد من طوائف مختلفة.

٢. تعبئة الناس حول قضايا حيوية تعني المجتمع بأسره: التعليم الرسمي، الصحّة العامّة، التلوّث، المخدّرات، حقوق الشباب، وضع المرأة في القانون، الهجرة الكثيفة، النظام الضريـــبي، ... وحمل الناس إلى انتقاد قادتـــهم الحزبية والمذهبية الخاصة ومراقبة أقوالهم وأفعالهم انطلاقاً من الحاجات الاجتماعية الحيوية ومحاسبتهم دون مداراة، قبل اتّهام الآخرين واعتبارهم علّة مصائبهم.

٣. دعم ونشر كل أنواع الملتقيات الثقافية والفنّية والرياضية، مع التأكيد على ضرورة اللا مركزية والتداول في النشاطات الثقافية. إنّ المهرجانات (*وليس المقصود تلك الاحتفالات الباذخة التي تحشد النخبة الثرية حول فنون نافلة*) وترويج وسائل ونتاج التعبيرات الفنّية (وخاصة التي ترتكز على الإعداد والأداء الجماعي، كالمسرح والموسيقى والفيديو...) تساهم في خلق مناخ معنوي قوامه الاستمتاع بالتنوّع وسلام النفوس.

روجيه عسّاف – ١ أيّار ٢٠٠٧

فهرس